الأحرف السّبعة وعلاقتها بالقراءات القرآنيّة

د/ رويسات محمّد
جامعة د/ مولاي الطّاهر – سعيدة

تمهيد:

يتناول هذا النّص ماهية الأحرف السّبعة الّتي أنزل بها القرآن العظيم على قلب الرّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم، مبرزاً طبيعة اختلاف العلماء حول تفسيرها، ومبيّناً علاقتها بالقراءات القرآنية، والمصحف الشّريف تحديداً.

1 ــ ماهيّة الأحرف السّبعة:

روى البخاري قال:"روى الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده الكبير، أنّ عثمان ﷺ قال يوماً وهو على المنبر: أذكر أنّ رجلاً سمع النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم قال: إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، كلّها شاف كاف، لمّا قام، فقاموا حتّي لم يحصَوا، فشهدوا أنّ رسول اللّه ﷺ قال: " أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شاف كاف، فقال عثمان ﷺ: وأنا أشهد معهم"[1].

واختلف علماء العربيّة في تفسير هذا الحديث الشّريف اختلافاً كبيراً، إلى حدّ أن روى له السّيوطي في كتابه (الإتقان) أربعين وجهاً[2].

كما اختلف العلماء في تفسير الأحرف السّبعة اختلافاً كبيراً، قال أبو حيّان: "اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السّبعة على خمسة وثلاثين قولاً. " وأكثر هذه الآراء متداخل، أهمّها :

أ ــ ذهب أكثر العلماء إلى أنّ المراد بالأحرف السّبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد.

ب ــ وقال قوم: إنّ المراد بالأحرف السّبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على أنّه في جملته لا يخرج في كلامه عن سبع لغات، هي أفصح لغاتهم، وهذا الرّأي يختلف عن سابقه؛ لأنّه يعني أنّ الأحرف السّبعة، إنّما هي أحرف سبعة متفرّقة في القرآن، لا أنّها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتّفاق المعاني، قال أبو عبيد: " ليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللّغات السّبع متفرّقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه

بلغة اليمن، وغيرهم، وبعض اللّغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً"[3]، وهو ما ذهب إليه سفيان بن يمنيّة، وابن جرير، وابن وهب، والقرطبي، وينسبه ابن عبد ربّه لأكثر العلماء[4].

ويعزو هؤلاء العلماء الأحرف السّبعة إلى لغات القبائل المختلفة، انطلاقاً من أدلّة كثيرة منها أنّه قد حدث على عهد الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم حوادث دلّت على أنّ القرآن كان يقرأ على وجوه متعدّدة تبعاً لاختلاف القبائل واللّهجات، يقول ابن قتيبة: " وكان من تيسير اللّه تعالى أن أمر النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم بأن يقرئ كلّ أمّة بلغتهم، وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ عتّى حين، والأسدي يقرأ تِعلمون، والتّميمي يهمز، والقرشي لا يهمز."[5].

ج ــ وذكر بعضهم أنّ المراد بالأحرف السّبعة أوجه سبعة نصّ عليها الحديث الشّريف عن ابن مسعود عن النّبي صلى اللّه عليه وسلّم، قال: (كان الكتاب الأوّل ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن على سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.) أخرجه الحاكم والبيهقي.

د ــ وذهب جماعة إلى أنّ المراد بالأحرف السّبعة وجوه التّغاير السّبعة التي يقع فيها الاختلاف، وهي: ــ اختلاف الأسماء: بالإفراد والتّذكير وفروعهما ــ الاختلاف في وجوه الإعراب ــ الاختلاف في التّصريف ــ الاختلاف في التّقديم والتّأخير ــ الاختلاف في الإبدال ــ الاختلاف بالزّيادة والنّقص ــ اختلاف اللّهجات بالتّفخيم والتّرقيق، والفتح والإمالة، والإظهار والإبهام، والهمز والتّسهيل، والإشمام ونحو ذلك، وهذا الرّأي ذكره أبو الفضل الرّازي، وقاربه فيه كلّ من ابن قتيبة، وابن الجزري، وأوّل من جمع قراءاتهم أبو بكر ابن مجاهد في أثناء المائة الرّابعة للهجرة[6]. وقد دافع صاحب المناهل على هذا الرّأي، وبالغ في الرّدّ على كلّ اعتراض[7].

ــ وذهب بعضهم إلى أنّ العدد سبعة لا مفهوم له، وإنّما هو رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال والكثرة في العدد، ولا يراد به العدد المعيّن.

و ــ وقال جماعة: إنّ المراد بالأحرف السّبعة: القراءات السّبع[8]. ومن يعتقد أنّ نسبة القراءات السّبع إلى الأحرف السبعة، هي نسبة الخاصّ إلى العام، فالأحرف السّبعة تشمل جميع القراءات بما فيها السّبع، ولا يمكن الاعتقاد بأنّ القراءات السّبع هي الأحرف السّبعة؛ لأنّ القرّاء السّبعة لم يكونوا قد ولدوا حين ذاك، قــال ابن الجزري: " لا يجوز أن

يكون المراد من الأحرف السّبعة هؤلاء السّبعة القرّاء المشهورين، وإن كان يظنّ ذلك بعض العوام؛ لأنّ هؤلاء السّبعة لم يكونوا خلقوا ، ولا وجدوا."[9]، والمختار لدى العسقلاني هو الرّأي الأوّل الّذي يرى أنّ المراد بالأحرف السّبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، وهو الّذي يتّفق في نظره مع ظاهر النّصّ، بمساندة الأدلّة الصّحيحة، وممّا يقوّي هذا الرّأي قول من قال: المراد بالأحرف تأديّة المعنى باللّفظ المراد، ولو كان من لغة واحدة؛ لأنّ لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما نبّه على ذلك ابن عبد البرّ، ونقل عن أكثر أهل العلم أنّ هذا هو المراد بالأحرف السّبعة."[10] والراجح هوالرّأي الثّاني لعلاقة اللّهجات بالفصحى المشتركة لدى نزول القرآن، ولشمولية لغة قريش للمختار من لغات العرب. هذا إضافة إلى الأدلة سالفة الذّكر، والّتي تنبئ عن المغزى من نزول القرآن على سبعة أحرف.

2 ــ: علاقة الأحرف السّبعة بالقراءات القرآنيّة :

يمكــن تلخيص الخلاف حول علاقة الأحرف السّبعة بالقراءات العشر إلى موقفين:

– **الأوّل**: مؤدّاه أنّ القراءات العشر تعتبر حرفاً واحداً هي الأحرف السّبعة الّتي نزلت على الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم، وقد ذهب الإمام ابن جرير الطّبري إلى أنّ ما عليه النّاس من القراءات ممّا يوافق خطّ المصحف هو حرف واحد، من الأحرف السّبعة، فتكون القراءات العشر على قوله بعض حرف، وممّا استدلّ به لهذا القول: أنّ عثمان عندما أمر الكتّاب بنسخ المصاحف، أمرهم أن يكتبوه بلسان قريش، وقد فهم البعض هذا الأمر، بأنّ الاختصار على حرفٍ واحد هو إلغاء للحروف الأخرى. قال ابن الجزري: " أنّ المصحف كتب على حرف واحد، لكن لكونه جرّد من النّقط والشّكل احتمل أكثر من حرف، إذ لم يترك الصّحابة إدغاماً ولا إمالة، ولا تسهيلاً ولا ثقلاً، ولا نحو ذلك. ممّا هو باقي الأحرف السّتّة، وإنّما تركوا ما كان قبل ذلك من زيادة كلمات ونقص أخرى، ونحو ذلك ممّا كان مباحاً لهم القراءة به".[11]

ومن الأدلّة الّتي يسوقها الإمام الطبري: "الأمّة أمرت بحفظ القرآن، وخيّرت في قراءته وحفظه، بأي تلك الأحرف السّبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي مخيّرة أن تكفّر بأي الكفّارات الثّلاث شاءت، إمّا بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمعت جميعها على

التّكفير بواحدة من الكفّارات الثّلاث دون غيرها (التّكفير فيها بأي الثّلاث شاء المكفّر)، كانت مصيبة حكم اللّه، مؤدّية في ذلك الواجب عليها من حقّ اللّه. فكذلك الأمّة أمرت بحفظ القرآن وخيّرت في قراءاته بأي الأحرف السّبعة شاءت قرأت لعلّة من العلل، أوجبت عليها الثّبات على حرف واحد قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف السّتّة الباقيّة، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن في قراءته له. "، ثمّ قال: " فحملهم عثمان ــ ﷺ ــ على حرف واحد، وجمعهم على مصحف واحد، وحرق ماعدا المصحف الّذي جمعهم عليه، فاستوسقت له الأمّة على ذلك بالطّاعة، ورأت أنّ فيما فعل من ذلك الرّشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف السّبعة الّتي عزم عليها إمامها العادل، في تركها طاعة منها له،نظراً لما له منها لأنفسها ولمن بعدها، من سائر أهل ملّتها،الّتي درست من الأمّة معرفتها، وتعفّت آثارها، فلا سبيل اليوم لأحد إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها.

وتابع المسلمون على رفض القراءة بها من غير مجود منهم في صحّتها،فلا القراءة اليوم لأحد من المسلمين إلاّ بالحرف الواحد، الّذي اختاره لهم إمامهم، الشّفيق النّاصح دون ما عداه من الأحرف السّتّة الباقيّة.....ثمّ قال: فإن قال بعض من ضعفت معرفته: كيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول اللّه ﷺ، وأمرهم بقراءتها ؟

قيل: إنّ أمره إيّاهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنّما كان أمر إباحة ورخصة"[12]. وقال أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم،تلميذ الطّبري :" إنّ الأمر بقراءة القرآن على سبعة أحرف أمر تخيير،...إلى أن قال: فثبتت الأمّة على حرف واحد من السّبعة الّتي خيّر فيها، وكان سبب ثباتها على ذلك ورفض السّتّة ما أجمع عليه صحابة رسول اللّه ﷺ، حين خافوا على الأمّة تكفير بعضهم أن يستطيل ذلك إلى القتال، وسفك الدّماء، وتقطيع الأرحام، فرسموا لهم مصحفاً أجمعوا جميعاً عليه وعلى نبذ ما عداه. ..

وأمّا ما اختلف فيه أئمّة القرّاء بالأمصار من النّصب والرّفع، والتّحريك والإسكان،والهمز وتركه،والتّشديد والتّخفيف، والمدّ والقصر، وإبدال حرف بحرف، يوافق صورته، فليس ذلك بداخل في معنى قوله صلّى اللّه عليه وسلّم، (نزل القرآن على سبعة أحرف) وذلك من قبل أنّ كلّ حرف اختلف فيه أئمّة القراءة، لا يوجب المراء كفراً لمن ماری به في قول أحد من المسلمين."[13]

وأرى أنّ قول الخليفة عثمان بن عفّان ــ ﷺ ــ باختيار لغة قريش عند الاختلاف حول كلمة ما مع زيد بن ثابت، لاتصل إلى درجة كتابة المصحف بحرف واحد، وإنّما هو حلّ لاختلاف محدود حول كلمات قليلة، مثل كلمة (تابوت) وغيرها والّتي قد يعتريها لبس أو غموض فتحتاج إلى تصحيح، فيكون لسان قريش هو المختار، وهذا لا يجافي المنطق بتاتاً. أمّا بقيّة المصحف، فباقية على ما كانت عليه من الأحرف السّبعة، إلاّ إذا كان القصد أنّ لهجة قريش اشتملت على خصائص كثيرة من لهجات القبائل العربيّة الأخرى ــ وهذه حقيقة تاريخيّة ــ وإذا قلنا أنّ القرآن نزل بلغة قريش، لا نقصد أنّه يخلو من مميّزات اللّهجات الأخرى للقبائل العربيّة، وإنّما نقصد أ نّه نزل بلغة قريش ؛لأنّها اللّغة النّموذجيّة الأدبيّة الّتي تكوّنت بعد مراحل متعدّدة، والّتي اشتملت على كثير من خصائص لهجات العرب الأخرى.

ــ **الثّاني:** ويميل إلى القول بأنّ القراءات المتواترة،هي جملة ما تبقّى من الأحرف السّبعة، قال ابن الجزري: "والّذي لا يشكّ فيه أنّ قراءات الأئمّة السّبع والعشر والثّلاث عشرة، وما وراء ذلك، بعض الأحرف السّبعة من غير تعيين"[14].

وقد جنح إلى القول بأنّ القراءات القرآنيّة العشر تعتبر بعضاً من الأحرف السّبعة الّتي نزلت على النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم جمهور العلماء، أذكر منهم:

1 ــ مكّي بن أبي طالب (ت437 هـــ).

2 ــ أبو العبّاس أحمد بن عمذار المعرّي (ت440 هـــ).

3 ــأبو علي الأهوازي (ت 456 هـــ).

قال مكّي بن أبي طالب: "هذه القراءات كلّها الّتي يقرؤها النّاس اليوم، وصحّت روايتها عن الأئمّة إنّما هي جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن ووافق اللّفظ بها خطّ المصحف الّذي أجمع الصّحابة ومن بعدهم عليه، وعلى اطّراح ما سواه[15].

وقال أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدوي: "أصحّ ما عليه الحذّاق من أهل النّظر في معنى ذلك أنّ ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن"[16].

أرى أنّ مثل هذا القول هو الّذي تطمئنّ إليه النّفس، ويميل إليه الذّهن؛ لأنّه يعتبر متماشياً مع الواقع، ومدعوماً بالأدلّة والبراهين،هذا لأنّ قول الخليفة لا يقصر ما كتب في المصاحف على حرف واحد بصريح العبارة، وهذا يتّفق مع ما يراه ابن الجزري في قوله: "فثبت بهذا أنّ

القراءات الّتي يقرأ بها هي بعض الحروف الّتي نزل عليها القرآن، استعملت بموافقتها المصحف الّذي أجمعت عليه الأمّة وترك ما سواها من الحروف السّبعة لمخالفتها لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن. انتهى"[17]."

هوامش :

1. ابن الجزري، النّشر، ج1ص21.
2. السّيوطي، الإتقان،الطبعة الثالثة، ج45/1.
3. ينظر نفسه،ج 47/1.
4. السّيوطي، الإتقان، ج1/ 48.
5. د/ إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الانجلو المصريّة، القاهرة، ص56.
6. ابن الجزري، النّشر ،ج1 /24.
7. ينظر مناع القطّان، مباحث في علوم القرآن، ص150.
8. ينظر مناع القطّان، مباحث في علوم القرآن، ص150 ــ153.
9. ابن الجزري،النّشر،24/1.
10. العسقلاني، فتح الباري، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي ومحي الدّين الخطيب، دار الرّيان للتّراث، الطّبعة الأولى، 1989: ج 26/9..
11. منجد المقرئين، ص184.
12. ينظر أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز، دار صادر، بيروت، 1935هـ/ 1975م، ص139- 140.
13. ينظر أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز، ص 148ــ149.
14. ابن الجزري، منجد المقرئين، ص181.
15. ينظر أبو شامة المقدسي، المرشد الوجيز، ص151؛ الإبانة، ص 2 ــ 3.
16. بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، دار البلاغ، ص89.
17. بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، ص90.